دور التدقيق للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"

The role of auditing to predict financial failure in the economic enterprise in light of the International Standard on Auditing No. 570 "Continuing Establishment" and the Algerian Standard for Auditing No. 570 "Continuity of Exploitation"

ميلود عزوز، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال miloud.azzouz@univ-biskra.dz

وليد بن التركي، جامعة بسكرة،مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال walid.benterki@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/16 تاريخ القبول: 2021/03/30 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة لإظهار دور وأهمية التدقيق في التنبؤ و تشخيص الفشل المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الفشل المالي يعتبر أكثر حدث سلبي يمكن أن تتعرض له المؤسسة لما له من أضرار تؤثر على استمرارية نشاطها وبقاءها في السوق، لذا وجب الاستعانة بخدمات المراجع للكشف عن أي أحداث أو ظروف من شأنها أن تبعث بشك كبير حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.

الكلمات المفتاحية : المراجعة ؛ الفشل المالي ؛ المعيار الدولي للتدقيق رقم 570

تصنيف JEL : M42، M40

Abstract: This study aims to show the role and importance of auditing in predicting and diagnosing financial failure at the level of the economic institution in the light of the International Standard for Auditing No. 570 "Continuing Establishment" and the Algerian Standard for Auditing No. 570 "Continuity of Exploitation". This study concluded that financial failure is the most negative event that the institution can be exposed to because of the damages that affect the continuity of its activity and its survival in the market. continue to exploit it.

Keywords: review; financial failure; ISA 570

JEL classification code: M42, M40

المؤلف المرسل: ميلود عزوز،

الايميل: miloud.azzouz@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

إن بناء أي نموذج محاسبي للمؤسسة يجب أن يعتمد على فرض الاستمرارية طالما ليس هناك ما يشير بشكل قاطع إلى عكس ذلك، فكفاءة أداء النشاط المالي للمؤسسات يعد حجر الزاوية في تحقيق أهم أهدافها والمتمثلة في البقاء والنمو والاستمرارية وسوء إدارة هذا النشاط قد يوقع مثل تلك المؤسسات بما يعرف بالانحدار المالي، والذي هو جرس إنذار لتغيرات مالية قد تؤول إلى الفشل المالي وإشهار الإفلاس ومن ثم التصفية.

ونظرا للدور الذي يلعبه مراجع الحسابات خلال قيامه بمهمة المراجعة للمصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للمؤسسة ومدى تعبيرها الصادق عن مركزها المالي ونتيجة نشاطها، فقد جاء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال" حسب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن للمعايير الجزائرية للتدقيق، حيث يعالجان التزامات المراجع في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

1.1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم المراجعة في التنبؤ بالفشل المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"؟

2.1. تساؤلات الدراسة والفرضيات :

أ- التساؤلات

من خلال التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما لمقصود بالمراجعة؟ وما هي أنواعها؟

ماهو الفشل المالي؟ وفيما تتمثل أسبابه؟

فيما يتمثل دور المراجع في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؟

ب- الفرضيات

- الفشل المالي أكثر حدث سلبي يمكن أن تتعرض له المؤسسة .
- تفيد عملية التنبؤ بالفشل المالي بتجنب الوقوع في خطر العسر المالي فقط.

– هناك مشكل بين المراجع و الإدارة في مناقشة تقييم المؤسسة على الاستمرار .

3.1. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

لفت انتباه المؤسسات الاقتصادية لأهمية الاستعانة بخدمات المراجع للتنبؤ بالفشل المالي؛

إعطاء صورة شاملة عن مختلف المؤشرات والأدلة التي يعتمد عليها مراجع الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي.

4.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع يعد من أهم مواضيع الساعة والمتمثل في أهمية المراجعة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، نظرا للدور الفعال الذي تؤديه للكشف عن الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار.

5.1. تقسيمات البحث:

ومن اجل تغطية ذلك تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المراجعة؛

المحور الثاني: ماهية الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية؛

المحور الثالث: دور المراجع في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"

2. المحور الأول: ماهية المراجعة:

1.2. مفهوم المراجعة وخصائصها

أولا: مفهوم المراجعة:

تعتبر المراجعة وسيلة لا غاية، تهدف إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، فالهدف من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وإذا ما نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

يقصد بالمراجعة لغويا "المعاودة" وتعني معاودة النظر فيما قمت به من عمل أو فيما قام به الغير من أعمال لتحديد مدى صوابها.

وقد كانت تتم هذه المراجعة في العصور القديمة عن طريق سماع احد الأفراد لما دونه آخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقق من صحتها، ولعل ذلك السبب في أن اشتقاق اصطلاح المراجعة في اللغة الإنجليزية "Auditing" جاء من كلمة لاتينية بمعنى يستمع "Audire".(Hamed, 2011, P 12)

فالجمعية المحاسبية الأمريكية عرفت المراجعة على أنها: " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ".(Tohamy, 2006, P 09)

كما يمكن تعريف المراجعة بأنها: " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة "(Abdullah, 2012, P 13)

ثانيا: خصائص المراجعة:

من التعاريف السابقة يمكن توضيح الخصائص الأساسية المرتبطة بالمراجعة حسب الشكل التالي فيما يلي:

الشكل 01 : الخصائص الأساسية للمراجعة

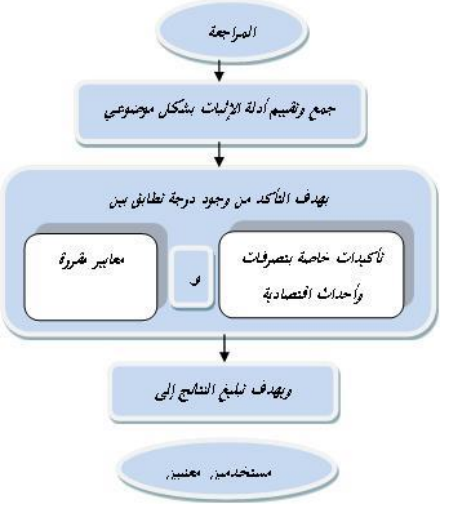

Source: Amin El-Sayed Ahmed Lotfy, 2006, P 20

من الشكل نلاحظ أن الخصائص الأساسية للمراجعة تتمثل في (Amin, 2006, P 19)

تعتبر المراجعة عملية منظمة: حيث يقوم بعملية المراجعة مراجع حيادي ومؤهل، وتلك العملية يجب أن تكون منظمة، بمعنى أنها تعتمد في أدائها على أسلوب منهجي منطقي يتكون من مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمخططة وتحكمها إطار نظري يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المقررة، فعملية المراجعة إذن ليست عملية عشوائية غير مخططة وإنما هي تقوم على طريقة علمية منهجية؛

يتم جمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي:

أساس عمل المراجع الحيادي هو جمع أدلة الإثبات وتقييمها بشكل موضوعي، وتتكون تلك الأدلة عند مراجعة القوائم المالية من بيانات محاسبية أساسية (دفتر اليومية والدفتر الكبير) ومعلومات مؤيدة (فحص الفواتير والشيكات وغيرها من المستندات، البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستفسار والملاحظة والجرد الفعلي للأصول والمصادقات على الأرصدة من طرف ثالث).

ويشير لفظ موضوعي إلى قدرة المراجع على الاحتفاظ باتجاه حيادي عند حصوله على أدلة الإثبات وتقييمها، ويوحى ذلك بأن عملية المراجعة يجب أن تتم بواسطة مراجع مستقل غير متحيز سواء عن مقدم المعلومات أو مستخدميها؛

تأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية: تتعلق أدلة الإثبات بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، وتلك التأكيدات هي عبارة عن إيضاحات وبيانات للإدارة تتضمنها القوائم المالية موضوع المراجعة.

على سبيل المثال فإن ظهور رصيد المخزون بالقوائم المالية يفيد وجود تأكيدات مقدمة من الإدارة بشأن المخزون على النحو التالي:

أن المخزون موجود فعلا (تأكيد الوجود)؛

أن المخزون يحتفظ به من اجل البيع أو الاستخدام في العمليات الإنتاجية؛

أن المخزون يشمل جميع المنتجات والمواد التي تمتلكها المنشأة (تأكيد الملكية)،

أن قيمة المخزون الظاهرة في القوائم المالية مبينة طبقا لتكلفته أو قيمته السوقية (تأكيد التقويم)؛

أن المخزون قد تم عرضه في الميزانية بطريقة صحيحة، وان القوائم المالية تفصح بشكل كافي عنه بما يضمه من أنواع رئيسية (المواد الأولية واللوازم، إنتاج تام وإنتاج غير تام)، وما إذا كان الإنتاج محل رهن أو تم التنازل عنه لأطراف أخرى.

وهكذا فإن القوائم المالية تحتوي على تأكيدات مماثلة بشأن باقي البنود المكونة مثل: المبيعات، الأصول الثابتة...الخ.

درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة: يتمثل الهدف الأساسي لمراجعة القوائم المالية في تكوين رأي عن عدالة عرض القوائم المالية، ويتم ذلك بتحديد رأي المراجع في مدى تطابق تلك التأكيدات مثال ذلك أن المخزون الظاهر بالميزانية موجود ومملوك للمؤسسة، مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛

تبليغ المستخدمين المعنيين بنتائج المراجعة: إن الهدف من عملية المراجعة هو إعداد تقرير مراجعة باعتباره وسيلة الاتصال وتبليغ النتائج للمستخدمين المعنيين، حيث عن طريق تقرير المراجعة يتم إعلام المستخدم بمدى تطابق تأكيدات المراجعة مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

2.2. أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة من المراجعة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، وبوجه الإجمال، تصنف المراجعة حسب وجهات النظر المختلفة حسب مايلي:

أولا: المراجعة من حيث نطاق عملية المراجعة:

تنقسم المراجعة من حيث النطاق إلى ما يلي:(Hussein, 2009, P 52)

المراجعة الكاملة: يقصد بها المراجعة التي تمنح المراجع إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أية قيود على نطاق أو مجال العمل الذي يقوم به المراجع، حيث يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات المحاسبية بقصد إعطاء رأي فني حول عدالة القوائم المالية، وقد كان هذا النوع هو السائد عندما كانت المنشآت صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد، حيث كان هدف المراجعة كشف جميع الأخطاء التي تحتويها الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلا انه مع كبر حجم المؤسسات وتكوين شركات الأموال أصبح من غير المنطقي قيام المراجع بفحص كامل للقيود والسجلات والدفاتر المحاسبية.

المراجعة الجزئية: هي المراجعة التي يقتصر عمل المراجع فيها على بعض العمليات المعنية، أو هي ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع بأية صورة من الصور، وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات.

ثانيا: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة:

المراجعة المستمرة: يقصد بها قيام عملية المراجعة والفحص بصفة مستمرة إذ يقوم المراجع أو مساعديه بزيارة المؤسسة فترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، بالإضافة لمراجعة نهائية للقوائم المالية في نهاية السنة المالية بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.(Raafat, 2011, P 31)

المراجعة النهائية: وتتميز بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

ثالثا: من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة:

– **المراجعة الخارجية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولدة لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرين، البنوك...الخ).

–**المراجعة الداخلية:** عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".(Tohamy, 2006, P 33)

رابعا: من حيث درجة الإلزام بعملية المراجعة:

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض الشركات كشركة المساهمة وعدم إلزامية المراجعة إلى غيرها من الشركات كالشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة التضامن، ولذلك سنميز نوعين من المراجعة: (Tohamy, 2006, P 21)

–**المراجعة الإلزامية:** وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به،

وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية المراجعة، ونص المشرع الجزائري في المادة 609 من القانون التجاري على إلزامية تعيين مراجع حسابات بالنسبة لشركات المساهمة.

-**المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، ونص المشرع الجزائري في المادة 584 من القانون التجاري على تعيين مراجع للحسابات في حالة الاقتضاء لذلك.

خامسا: من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

وتنقسم إلى (Amin, 2006, P 31)

-**المراجعة العادية:** وهي فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي فني محايد حول ذلك.

وغالبا ما يلجأ المراجع إلى إتباع المراجعة الاختيارية هنا، ويعتبر مسؤولا عن أي إهمال أو تقصير أثناء قيامه بالمهمة التي أسندت إليه.

-**الفحص لغرض معين:** وهذا النوع من المراجعة يكون بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع المراجعة قد سبق مراجعتها مراجعة عادية بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتيجة الأعمال.

ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين" فحص الدفاتر والسجلات بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو انضمام آخر أو لتحديد قيمة السهم في حالة الاندماج أو في حالة حساب تركة تشتمل على أسهم أو غير ذلك.

3: ماهية الفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية:

1.3. المفهوم النظري للفشل المالي والمفاهيم المشابهة له

يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في الشركات وتتعدد أسباب حدوثه وكلها تقود إلى الإفلاس والتصفية، وتمثل مرحلة تمر بها الشركة من مراحل الانحدار المالي لحين الوصول إلى التصفية المالية كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل 02: مراحل الانحدار المالي

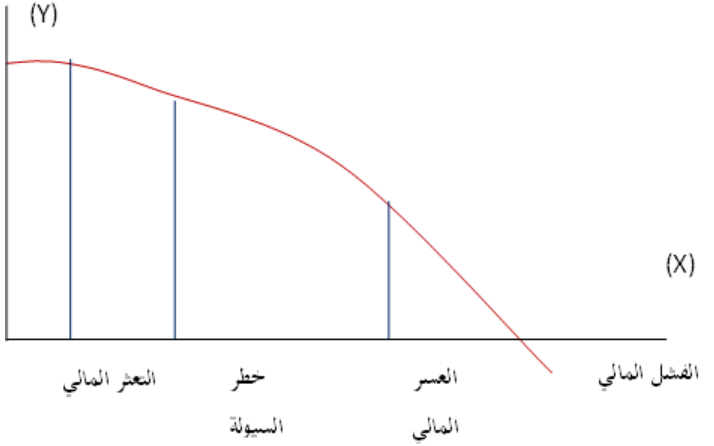

Source: Rafa' Ibrahim Al-Hamdani, Yassin Taha Yassin Al-Qattan, 2013, P 456.

حيث: (X) = الالتزامات المالية

(Y) = التدفقات النقدية الخارجة.

من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة الاختلافات الدقيقة والمتقاربة حيث نجد أن مرحلة التعثر المالي تبدأ مع بداية الانحدار المالي للشركة وذو انحراف بسيط وذات تدفقات نقدية متعثرة والتزامات تكاد تكون صغيرة قد يمكن معالجتها والإيفاء بها، أما في مرحلة خطر السيولة فيظهر الشكل انحدارا واضحا وذو تدفقات نقدية أقل من المرحلة السابقة والتزامات كبيرة على الشركة، ونلاحظ في مرحلة العسر المالي بأن الانحدار شديد لا يمكن السيطرة عليه ومعالجته لوصوله إلى مرحلة فقدان السيولة بسبب قلة التدفقات النقدية الداخلة وزيادة الالتزامات وكل هذه المراحل تصب في ظهور الفشل المالي ومن ثم الإفلاس والتصفية(Al-Hamdani, 2013, P 457)

وعليه فإن الفشل المالي هو مرحلة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركة بعثرات وصعوبات لا تستطيع تجنبها إلى أن تصل في النهاية إلى حالة العجز عن سداد الالتزامات (العسر المالي)، في حين أن تعريف الدكتور جبل للفشل المالي: "يستخدم مصطلح الفشل المالي للإشارة إلى انتهاء حياة الشركة بإشهار إفلاسها".(Aladdin, 2009, P 306)

إذن الفشل المالي يعد حصيلة الأزمة المالية للشركة والذي يعرف تعريفا عاما على انه انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط الشركة، وكلمة الفشل هي الكلمة المقابلة للكلمات المترادفة الاستعمال في اللغة الإنجليزية (Failure, Distress, Bankruptcy) والتي تعني (الفشل، العسر، الإفلاس) ولكل كلمة مفهومها الخاص في علم المال والاقتصاد، وللفشل في النشاط المالي مفهومان، أحدهما اقتصادي والآخر مالي، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل اعتمادا على مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر والذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني على عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة، ويعرف الفشل المالي بأنه عجز عوائد الشركة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، وهناك من يراه عدم مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل عندما يستحق موعد تسديد هذه الالتزامات.

في حين استخدم الباحث John Argenti مصطلح الفشل المالي في عمله وعرفه على أنه العملية التي تكون فيه الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي. (Al-Hamdani, 2013, P 459)

وبذلك فإن الفشل المالي يتخذ مظهرين هما:(Shugairi, 2011, P 127)

-العسر الفني TechnicalInsolvency: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة؛

-العسر الحقيقي Real Insolvency: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها اقل من التزاماتها.

تتصب محصلة هذه التعاريف كلها في الحقيقة على حالة واحدة وهي أن الشركة تعاني من الفشل المالي وعدم القدرة على سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل وان هناك إشارات إلى أن الشركة تعاني من مشاكل مالية. (Al-Hamdani, 2013, P 459)

أما الفشل القانوني فهو الموقف الذي يعبر عن الحالة التي لا تتمكن فيها الشركة من مواجهة الفشل المالي ولا يستطيع التحكم فيه أو التغلب عليه ويصل فيها إلى ضرورة الاعتراف في الشكل القانوني الذي يعني اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس. (Shugairi, 2011, P 127)

وعليه فإن تعريف الإفلاس من الناحية القانونية هو حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له الشركة بوصفه نتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، إذ يتم إشهار إفلاسها وبحكم من المحكمة المختصة لغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لسداد هذه الديون إلى أصحابها. (Al-Hamdani, 2013, P 459)

2.3. أسباب الفشل المالي:

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب الفشل إلى أنها ترجع إلى عوامل مختلفة،حيث بينت دراسة (Dun and Brad Street) أن هناك خمسة أسباب تؤدي إلى فشل الشركات وأبرزها عدم أهلية الإدارة، وكانت النسبة 93,20% ، الإهمال بنسبة 0,3% ، الاحتيال والتزوير بنسبة 0,7%، الكوارث بنسبة 0,9%، والمتبقي اعتبرت أسباب أخرى ونسبتها 4,9%.(Mahmoud, 2010, P 13)

ويمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي لفشل الشركات إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية:

أولا : أهم الأسباب الداخلية

- ضعف الإدارة وعدم علميتها؛
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج؛
- إجراءات التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة؛
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة؛
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم؛
- الخسارة المتراكمة؛
- عدم السيطرة على المخزون؛
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.

ثانيا: أهم الأسباب الخارجية

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية؛
- ارتفاع كلفة مصادر التمويل؛
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها؛
- المنافسة الشديدة.

4: دور المراجع في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسةعلى ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال"

إن بناء أي نموذج محاسبي للمؤسسة يجب أن يعتمد على فرض الاستمرارية طالما انه ليس هناك ما يشير بشكل قاطع إلى عكس ذلك، ويتفق هذا الفرض مع الاعتبارات القانونية والاقتصادية التي تعمل في ظلها المؤسسة.

إن شك مراجع الحسابات بإمكانية استمرارية المؤسسة وتعرضها للفشل المالي والتصفية والإفلاس في العام المقبل يعني أن القيم الواردة في القوائم المالية بعيدة كل البعد عن العدالة، أي أن المؤسسة لا تستطيع تحقيق أصولها بالمبالغ المسجلة كما قد يكون هناك تغيير في مبالغ الالتزامات وتاريخ استحقاقها وكنتيجة لذلك فإن مبالغ الأصول والخصوم وتصنيفها في البيانات المالية قد تحتاج إلى تعديل.

لذلك يتوجب عليه عند التخطيط والتنفيذ لإجراءات المراجعة وعند تقييم النتائج أن يكون يقظا لإمكانية فرض استمرارية المؤسسة، فإذا كان لديه الشك حول استمرارية المؤسسة عليه أن يجمع من الأدلة ما يكفي لتأكيد أو تبديد الشك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار ولمدة لا تزيد عن سنة مالية واحدة من تاريخ بيان الميزانية وبنظرة تاريخية إلى مهنة تدقيق الحسابات نجد بأن هناك العديد من الدعاوى التي رفعت على بعض مدققي الحسابات نتيجة عدم قدرتهم على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، فما هي المؤشرات والأدلة التي يعتمد عليها مراجع الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي.(Hamada, 2003, P 03)

يبين المعيار الدولي للمراجعة 570 في إطار عرضه لهذا الموضوع ثلاثة أنواع من المؤشرات وهي: (Hamada, 2003, P 03)

1.4. المؤشرات المالية:

- الموقف المالي: يتمثل بصافي الخصوم أو بصافي الخصوم المتداولة؛
- اقتراب موعد تسديد القروض ذات الفترات المحددة وعدم وجود توقع حقيقي لتمديدها أو تسديدها أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل؛
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي؛
- خسائر تشغيلية ضخمة؛
- تأخر توزيعات الأرباح أو توقفها؛
- عدم المقدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في مواعيدها؛
- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض؛
- تغيير طريقة سداد الموردين من التسليف إلى الدفع عند الاستلام؛
- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات ضرورية جديدة أو استثماراتها ضرورية أخرى.

2.4. المؤشرات التشغيلية:

- فقدان إداريين قياديين دون تعويضهم؛
- فقدان سوق رئيسي أو امتياز أو ترخيص أو اعتماد مالي؛
- مصاعب عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة؛
- التغيير التكنولوجي.

3.4. مؤشرات أخرى:

- عدم تطبيق متطلبات رئيسية أو قانونية؛
- إجراءات قانونية معلقة ضد المؤسسة، والتي في حال نجاحها، قد تسفر عن أحكام لا يمكن تنفيذها؛
- تغييرات في القوانين أو السياسات الحكومية؛

وبالنسبة لدور المراجع في الجزائر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، فإن القانون 10-01 المنظم للمهنة ينص أنه يترتب على محافظ الحسابات إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد

محتمل على استمرارية الاستغلال، إضافة للتقرير العام الذي يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية.(Shariqi, 2016, P 237)

كما أن المعيار الجزائري للمراجعة رقم 570 "استمرارية الاستغلال" قد بين مسؤولية المراجع في تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها، حيث يجب على المراجع: (Ministry of Finance, 2017, p 4)

- جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من اجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية؛
- استنتاج وجود "عدم اليقين" معتبر أو لا، حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.

كما نص المعيار على أنه عند أداء إجراءات تقييم المخاطر المطلوبة، يجب على المراجع أن يحدد إن كانت هناك أحداث أو ظروف من شأنها أن تبعث بشك معتبر حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.

وعليه فإن على المراجع أن يحدد إذا سبق للإدارة وأن أجرت تقييما مبدئيا لقدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها: (Ministry of Finance, 2017, P 5)

أ. إذا كان الأمر كذلك، عليه أن يناقش هذا التقييم مع الإدارة ويحدد إذا كانت هذه الأخيرة قد حددت أحداث أو ظروف، من شانها أن تبعث بشك كبير حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها، وفي هذه الحالة عليه أن يناقش خطط العمل للتصدي لها أو لا؛

ب. في حالة إذا لم يتم التقييم بعد، على المدقق أن يتناقش مع الإدارة حول الأسباب التي من خلالها تعتزم تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ويتحرى عن وجود أحداث أو ظروف، من شأنها أن تبعث بشك كبير حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.

5. خاتمة

يعد الفشل المالي احد التحديات الأساسية التي تواجه العديد من المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي دراسته مبكرا قبل أن يستفحل ويترك أثارا سلبية على الوضع المالي للمؤسسة، وعليه تنبع أهمية المراجعة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال قيام المراجع بدراسة كل المؤشرات الدالة على عدم مقدرة المؤسسة على الاستمرار، وكذا فحص خطط الإدارة اتجاه التصرفات المستقبلية تأسيسا على تقييمها للاستمرارية، وعليه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

6.نتائج الدراسة

نوجزها فيما يلي:

-إن الهدف من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية؛

-يعتبر الفشل المالي أكثر حدث سلبي يمكن أن تتعرض له المؤسسة لما له من أضرار تؤثر على استمرارية نشاطها وبقاءها في السوق؛

-تفيد عملية التنبؤ بالفشل المالي بتجنب الوقوع في خطر العسر المالي والإفلاس؛

شك مراجع الحسابات بإمكانية استمرارية المؤسسة وتعرضها للفشل المالي والتصفية والإفلاس في العام المقبل يعني أن القيم الواردة في القوائم المالية بعيدة كل البعد عن العدالة؛

-تتمثل مسؤولية المراجع فيما يخص التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة في جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من اجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية؛

-يجب على المراجع التأكد من قيام الإدارة بعمل تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار، ومناقشة هذا التقييم مع الإدارة.

7. توصيات الدراسة:

بناء على هذه النتائج يتم تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة تقييم خطط المؤسسة المستقبلية ودراسة تأثيرها على استمراريتها؛

-وجوب قيام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أية حالات تعثر قبل أن تؤثر سلبا عليها وتعرضها للفشل والتصفية؛

-ضرورة استجابة الإدارة لتقارير المراجع بشأن الأحداث والظروف المحيطة بالشركة الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.

8. قائمة المراجع:

1. *Amin El-Sayed, Ahmed Lotfy: The Review between Theory and Practice, Dar Al-Gamia, Alexandria, Egypt, 2006.*
2. *Hamed Tolba, Muhammad Abu Heiba: The Origins of Review, Zamzam Publishing House, first edition, Amman, Jordan, 2011.*
3. *Hussain Ahmad Dahdouh, Hussain Yousef Al-Qadi: Review of Advanced Accounts Theoretical Framework and Practical Procedures, Part One, House of Culture for Publishing and Distribution, first edition, Amman, Jordan, 2009.*
4. *Khaled Amin Abdullah: The Science of Auditing, Theoretical and Practical, Dar Wael Publishing, Sixth Edition, 2012.*
5. *Raafat Salama Mahmoud and others: The Science of Practical Auditing, Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing, first edition, Amman, Jordan, 2011.*
6. *Rafaa Ibrahim Al-Hamdani, Yassin Taha Yassin Al-Qattan: Using the sherrod model to predict financial failure: An applied study in the General Company for the Pharmaceutical Industry and Medical Appliances in Nineveh, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 05, Issue 10, 2013.*
7. *Rasha Hamadeh: The role of the auditor in predicting the financial failure of the institution, the Arab Society of Certified Accountants, monthly electronic bulletin sent to members, January, issue 13, 2003.*
8. *Shuqiri Nuri Musa and others: Risk Management, Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing, first edition, Amman, 2012.*
9. *Aladdin Jabal and others: The Role of Accounting Knowledge in Predicting the Financial Failure of Companies - An Applied Study on Public Sector Spinning and Weaving Companies in Syria, Al-Rafidain Development Journal, Issue 95, Volume 31, 2009.*
10. *Omar Shriqi: Predicting the financial failure of the institution between the auditor's responsibility and management in the light of the international auditing standard No. 570 "Continuing Establishment" and Algerian legislation, Journal of Economic and Administrative Research, Issue Nineteen, Mohamed Khider University of Biskra, June 2016.*

11. *Muhammad Al-Tohamy Tawaher, Messaoud Seddiqi: Auditing and Auditing Theoretical Framework and Applied Practice, Diwan of University Publications, third edition, Ben Aknoun, Algeria, 2006.*
12. *Waheed Mahmoud Ramo, Saif Abdul-Razzaq Muhammad Al-Watar: Using methods to predict the failure of industrial joint-stock companies - a study on a sample of Iraqi industrial joint-stock companies listed on the Iraq Stock Exchange-, Al-Rafidain Development Journal, issue 100, volume 32, 2010.*
13. *Ministry of Finance, National Council of Accountancy: Algerian Standard on Auditing No. 570 "Continuity of Exploitation", Decision No. 23 of March 15, 2017, containing the Algerian standards of auditing.*